من عجائب ما تفتقت عنه قريحة القرضاوي مُنظِّر الحكومة القطرية ومستشارها وزعيم الجماعة الإخوانية هناك ؛ أن أفتى: (إن قرض الرِّبا يجوز في حالة شراء المسكن) .

وهذا العذر أو التبرير لا يتقبله لا الشرع ولا الكتاب ولا عقل المسلم الفطن بحجة أن هذه من الأمور المستجدة في الحياة ولم تكن معلومة وقت نزول القرآن الكريم .

ولو أن هذا الشخص أمامي لسألته، ألم يكن الله سبحانه وتعالى يعلم أن الزمان سيتغير والمطالب ستتغير بل هو مغير الأحوال والأزمان والأحداث ويعلم ما كان وما سيكون ، لكي لا يعمل استثناءات على القرض الربوي في القرآن الكريم ؟

ألم يعلم القرضاوي أن الله سبحانه وتعالى قد أعلن الحرب على المتعاملين بالربا كما في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَاْ الَّذِيْنَ آمَنُوْا اتَّقُوْا اللهَ وَذَرُوْا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَاْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِيْنَ (٢٧٨)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوْا فَأْذَنُوْا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُوْلِهُ وِإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوْسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُوْنَ وَلَا تُظْلَمُون (٢٧٩))[1] .؟.

وهذا دليل كافٍ على حرمته قطعاً إلى أن تقوم الساعة ولكن هؤلاء العلماء الذين يصفون أنفسهم بالمعاصرين وأن الزمن يتغير والمطالب تتغير يجب عليهم أن يراجعوا أنفسهم فلا يضللوا الناس بفتاوى غير منطقية ولا تتفق مع قوله تعالى:

---

(١) سورة البقرة .

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِيْ وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنَاً)[1].

فليس بعد الأحكام الإلاهية القطعية أحكام بشرية يغيرها البشر وحتى لو تغيرت الظروف والأحوال والاحتياجات.

وإزاء ذلك فليس لنا أن نقول إلا الحمد لله على نعمة العقل والفطنة ؛ ومن يدعي العَصْرَنَة من علماء هذا الزمان فهو من اتباع المنظمات والهيئات الضالة ؛ لأنه لاستثناء في القرآن الكريم يجيز لنا أن نتجاوز الأحكام الشرعية التي وردت صريحة بالتحليل أو التحريم .

فلا السكن ولا المرض ولا السيارة ولا الدراسة ولا الزواج تبيح لنا القروض الربوية بحجة أننا مجبورون عليها؛ فليتق الله القرضاوي ومن سار على خطاه.

---

(١) سورة المائدة آية ٣.